**كتاب مفهوم الدولة**

**التمهيد:**

يبدأ الكاتب في قوله أن الانسان يكتشف الدولة قبل أن يكتشف الحرية، ويربط مفهوم التربية بمعاناة الأب أو الأم أو الحاكم ويشبه الحرية بنقيض هذه المعاناة.

حيث تضم الدولة جميع أنواع السلطات، حيث بدأت الدولة أدلوجة أي فكرة مسبقة، يطلب من الشعوب تقبله بلا نقاش كتقبلهم للنوم والطعام، إلا أن هذه الحالة لن لن نستفيد منها في مفهوم الدولة القائمة حالياً.

منذ قرون والسؤال حول الدولة مستمر ومتكرر، إلا أن مفهوم الدولة يختلف من جيل لجيل وحضارة لحضارة وذلك تبعاً للظروف الراهنة، إلا أن كل جيل يفهم الدولة من حيث انطلق اسلافه.

حيث الدولة دائماً مزامنة للفرد، المجتمع، الدولة، فهذه المفاهيم متداخلة في تعريف الدولة وأي سؤال عن الدولة فهو تساؤل عن وظائفها ووسائلها، وتتكيف اجابة هذه الاسئلة مع الظروف الزمنية والمكانية وتتفرع لأسئلةٍ أدق.

حيث يكون التفكر في مفهوم الدولة ضمن ثلاثة محاور رئيسية: الهدف، التطور، الوظيفة، وكل محور يتجزء لمحاور فرعية يضم أسئلة جزئية.

حيث تختلف المحاور بالمفردات والمفاهيم والمناهيج، ولمعرفة وظيفة الدولة يجب النظر لمحيطها الاجتماعي، حيث يمكن دراسة مفهوم الدولة من خلال: القانون، التاريخ، الفلسفة، الاجتماعيات.

**الفصل السابع:**

يعرف مفهوم العقلانية في الاجتماعيات تبعاً لتحليل ماكس فيبرأنه مرتبط بنمو تأثير الطبقة التجارية في الاقتصاد، ومجسد في التنظيم الاجتماعي والسلوك الفردي، مفصول عن الأخلاقيات.

إلا أن مفهوم العقل لم يبلور إلا بعد أن شرع الانسان يعمل في دائرة أوسع من الطبيعة، حيث كلما توسع نطاق العمل توسع نطاق تدخل العقل: الزراعة، الطب، الملاحة، الخ..

كما أن مفهوم الأخلاقي للعقل لم يتكون عند حكماء اليونان إلا بعد عشرات القرون من التقدم الحضري، كذلك المفهوم الطبيعي للعقل لغاية القرنيين الثالث والرابع عشر بعد أن تدخل العالم الاسلامي، إلا أن مفهوم الاجتماعي للعقلانية لم يبلور إلا أوسط القرن الماضي وذلك تزامناً مع بزوغ عصر النهضة.

وقد تم توظيف العقل في أول علم وهو الأغراض الانسانية، وكذلك في الميادين العسكرية في القرن الثامن عشر، وكذلك في ميدان التجارة حيث كان لها تأثيراً واضحاً مثل اكتشاف الحساب عند الاغريق والجبر عند العرب، والتقنيات الحسابية في أروبية الغربية، وأثرت هذه التقنيات في كل النشاط الانساني: الصناعي، الزراعي، التجاري، الإداري الحكومي.

وتبعاً لذلك تكون علم يعنى بتطبيق الحساب على التسيير والإدارة، التي يمكن من خلال إدارة المصروفات وتوقع الإيرادات والأرباح.

وعند النظر لها من زاوية اقتصادية نرى انتشار النظام الرأسمالي.

لذلك يمكن اكتشاف الآن سبب تهافت العلماء على مفاهيم العقلانية لأنه وسيلة موضوعية للحكم على مجتمع معين بالمقارنة مع المجتمعي الغربي الذي استوعب القوانين العقلانية البسيطة التي يبنى عليها علم الحسابات والهندسة ويطبق على كافة النشاطات والسلوكيات الانسانية.

حيث اذا اصطلحنا على على أن المجتمع الذي يتحلى في هذه الصفات هو المجتمع الحديث توفرت لدينا معايير موضوعية نقدر بها حداثة أي مجتمع كان، من هنا تأتي أهمية دراسة البيوقراطية – الحكومية والمؤسسية في البحوث الاجتماعية والسياسية.

فإذا ظهرت البيوقراطية في دولة فإنها تدل على: موضوعية الدولة التي تفصل عن ذات السلطان، موضوعية القانون الذي يفصل عن ذات القاضي، موضوعية المسطرة القضائية التي تفصل عن ذات المتقاضي، إمكانية تنبؤ في سلوك السلطان والقاضي وكل من له نفوذ.

وقد بدأ الاهتمام في البيوقراطية في الوطن العربي في السنوات الأخيرة حيث بدأت في مصر ولبنان، وبدأت بشكل دراسات تمهيدية لتقييم مدى حداثة المجتمعين، وكانت النتيجة أن البيوقراطية القائمة لا تجسد العقلانية بقدر ما تحافظ على العلاقات الموروثة، ونظرة الناس إلى الوظيف العمومي كهبة لا خدمة، والعلاقات بين الموظفين احسان وولاء، وفي ظل النمو السكاني في مصر والتوازن الطائفي في لبنان لم تتحقق موضوعية القانون والدولة والمسطرة، حيث أثبت الدراسات أن لا حداثة في المجتمع المصري واللبناني، وبالتالي لا علاقة في البيوقراطية في البلدين.

إذا كانت الدولة الحديثة لا تنشأ وتتقوى إلا بوجود البيوقراطية الحديثة تجسد العقلانية الاجتماعية، كذلك لا ينضج الفكر السياسي في أي مجتمع كان إلا بعد أن يتمثل بجد مفاهيم الثلاثة: الحرية، الدولة، العقلانية في آن واحد.

حيث في الباد العربية نعيش مفارقة عجيبة حيث تكون الدولة كأداة توجيهية قمعية استغلالية تتمع بنفوذ فتتراجع الدولة من من تنظيمية معقلنة نسبياً إلى دولة سلطانية مملوكة، ويصبح جهاز الدولة وسيلة قمع لتحقيق أهداف خاصة.

وتتحول البيوقراطية إلى مجموعة أمناء على مصالحها والخزينة العمومية إلى بيت مال خاص تحت تصرفها.